

قرار إداري رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٣

بتسمية

أعضاء هيئات لجنة السلوك المهني للمحامين والمستشارين القانونيين

مدير عام دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي،

بعد الاطلاع على القرار الإداري رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢٢ بشأن نظام المساءلة التأديبية للمحامين والمستشارين القانونيين في إمارة دبي،

وعلى القرار الإداري رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ بتسمية أعضاء لجنة السلوك المهني للمحامين والمستشارين القانونيين، وعلى القرار الإداري رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٣ بتسمية أعضاء لجنة السلوك المهني للمحامين والمستشارين القانونيين،

قررنا ما يلي:

هيئات اللجنة

المادة (١)

أ- تتكون لجنة السلوك المهني للمحامين والمستشارين القانونيين من الهيئات التالية:

أولاً: الهيئة الأولى، وتتألف من السادة التالية أسماؤهم:

- ١- المستشار/ إسلام محمد الفطراي
 - ٢- المستشار/ علي محمد البري
 - ٣- المستشار/ د. بشار حكمت ملكاوي
 - ٤- المستشار/ أحمد ماهر عفيفي
 - ٥- المحامي/ يوسف خليفة بن حماد
- رئيساً
نائباً للرئيس
عضواً
عضواً
عضواً

ثانياً: الهيئة الثانية، وتتألف من السادة التالية أسماؤهم:

- ١- المستشار/ رضا محمود السيد
 - ٢- المستشار/ محمد عبد المجيد الفقي
 - ٣- المستشار/ هبة مضر البيطار
 - ٤- المستشار/ محمد عبد الواحد
 - ٥- د. جمال حسين أحمد السميطي
- رئيساً
نائباً للرئيس
عضواً
عضواً
عضواً

ثالثاً: الهيئة الثالثة، وتتألف من السادة التالية أسماؤهم:

- ١- المستشار/ إبراهيم حبشي حسب الله
 - ٢- المستشار/ د. حسني حسين دياب
 - ٣- المستشار/ شادي حسن الشرييني
 - ٤- المستشار/ شريف أحمد الجمل
 - ٥- المحامي/ حسين علي الجزيري
- رئيساً
نائباً للرئيس
عضواً
عضواً
عضواً

قرار إداري رقم (26) لسنة ٢٠٢٣ بتسمية أعضاء هيئات لجنة السلوك المهني للمحامين والمستشارين القانونيين

ISO 9001:2015

ISO 27001:2013

ISO 20001:2011

ISO 31000:2018

ISO 22301:2012

رابعًا: الهيئة الرابعة، وتتألف من السادة التالية أسماؤهم:

رئيسًا	1- المستشار/ أحمد فوزي محمد
نائبًا للرئيس	2- المستشار/ محمد فاروق جاد الله
عضوًا	3- المستشار/ زياد محمد مباشر
عضوًا	4- المستشار/ أحمد سميح الريحاني
عضوًا	5- المحامي/ علي مصبح ضاحي

ب- تكون مدة العضوية في الهيئة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، على أن يستمر أعضاء الهيئات في ممارسة مهامهم في حال عدم صدور قرار من مدير عام الدائرة بإعادة التسمية.

أحكام انتقالية

المادة (٢)

- أ- تستمر الهيئتان المشكلتان بموجب القرار الإداري رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ المشار إليه، بالنظر في الشكاوى المنظورة أمام كل منها، والتي تم حجزها للفصل فيها قبل العمل بهذا القرار.
- ب- يتم بقرار من المدير العام إحالة الشكاوى المنظورة أمام الهيئتين المشار إليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة، والتي لم يتم حجزها للفصل فيها، إلى الهيئات التي تمت تسميتها بموجب أحكام هذا القرار، للنظر والفصل فيها.

الحلول

المادة (٣)

يحل هذا القرار محل القرار الإداري رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ المشار إليه.

السريان

المادة (٤)

يُعمل بهذا القرار اعتبارًا من تاريخ صدوره، ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

(معتمد)

د. لؤي محمد خلفان بالهول
المدير العام

صدر في: ٢١/٠٦/٢٠٢٣م

الموافق: ٠٣ ذو الحجة ١٤٤٤هـ